مجلة العلوم البحتة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 15/01/2017 Revised 28/04/2017 Published online 03/06/2018

الدور التنموي المتوقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

عبدالمنعم حسن موسى حسن
قسم إدارة الأعمال–كلية الاقتصاد والمحاسبة –جامعة سبها، ليبيا
للمراسلة: Abd.hassan1@sebhau.edu.ly

الملخص أصبحت عملية الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها، إحدى الاستراتيجيات الأساسية التي أولتها معظم دول العالم المتقدمة والنامية أهمية خاصة على السواء؛ لأنها أحد مرتكزات النمو الاقتصادي، كما تعكس مؤشرات حقيقية عن التنمية بالدول، بالتالي تمحورت مشكلة الدراسة الحالية في انخفاض عدد المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وعدم قدرة الموجود منها على الاستمرار والمنافسة والقيام بدورها التنموي المتوقع، ولغرض إبراز الدور المستهدف لهذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية عامة وفي ليبيا بوجه خاص، قام الباحث بهذه الدراسة التي استهدف من خلالها معرفة واقع هذه المشروعات في ليبيا ، ومدى مساهمتها في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومعرفة المشاكل والصعوبات التي تعوق عملية نجاحها، والمساهمة في تقديم بعض التوصيات والحلول الممكنة لها، كما توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها، أن هذه المشروعات تعتبر المصدر الأساسي لنمو الاقتصاد الوطني لأي دولة، كما أن اعتماد ليبيا بشكل كبير على النفط، حال دون الإسهام وتوجيه هذه المشروعات في مختلف المجالات خصوصاً المجال الصناعي أو الزراعي للقيام بدور تنموي فاعل، وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحث بعض التوصيات التي تساهم في النهوض بهذا النشاط الاقتصادي منها:

1- ضرورة الاهتمام الكافي بهذه المشروعات، وتقديم كافة أنواع الدعم لها؛ للقيام بدورها التنموي المتوقع.

2- عدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي للدولة، والتوسع والتنوع في إقامة هذه المشاريع، من خلال الاعتماد على الموارد الأخرى المتوفرة محلياً، كالزراعية أو المائية وغيرها.....

الكلمات المفتاحية: التنمية، المشروعات الصغرى والمتوسطة، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، ليبيا .

The expected developmental role of small and medium enterprises in Libya

Abdelmonim Hassan Mossa Hassan
Business administration department, Faculty of Accounting and Economy/ University Sebha, Libya
Corresponding author: Abd.hassan1@sebhau.edu.ly

Abstract The attention and development of short and intermediate projects have become one of the fundamental strategies which are given special significance by most developing and developed countries as they are the cornerstone of economic development and they are real indicators of development in countries. Therefore, the study is about the decrease of short and intermediate projects in Libya and their inabilities to continue, compete and conduct their developmental role expected. For the purpose of showing the role of these projects in achieving economic development in Libya particularly, the researcher has performed this study to show the reality of these projects in Libya, the extent of their contribution in providing job opportunities and eradicating unemployment, their contribution to local output, knowing the problems and difficulties which impede their success and giving some recommendations and possible solutions. According to this study it is concluded that these projects are considered the main sources of national economic development to any country. the reliance of Libya on oil brought the country away from directing and its contribution to these projects in different spheres especially in agricultural and industrial sphere. According to the result, the researcher has given some recommendations which may contribute for the progress of economic activity which include:

1- The importance of giving more enough attention to these projects and giving all support to them to achieve the developmental role expected.

2- The reliance on other resources rather than oil as the main source, expansion in conducting these projects which can be done by the reliance on other resources available locally such as agriculture and other resources.

Key words: Development, small and medium enterprises, Unemployment, Total local output, Libya.

المقدمة :

تسعى معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية إلـــى إحداث نقلة تنموية في جميع مجالات الحياة وخاصة الاقتصادية مستخدمة كافة الطرق والوسائل الممكنة، مـــن خـــلال تنويـــع مصادر الدخل وذلك من دون الاعتماد الكلي علـــى المشـــاريع

الكبرى فقط، وإنما باستحداث مشروعات صغرى ومتوسطة تكون رافداً للصناعات الكبيرة، وتساهم في عملية خلق مصادر متنوعة، يكون لها الأثر في دعم وتطوير الاقتصاد المحلي في كافة المجالات داخل الدولة أو المنطقة، والتي تعود بالمنفعة على المجتمع بصفة عامة والمواطن على وجه الخصوص، من خلال زيادة الدخل وتوفير الوظائف وتخفيض معدلات البطالة وزيادة حجم الصادرات، وانعكاس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وخلق ميزة تنافسية تكون وسيلة للدخول للأسواق الخارجية.

مشكلة الدراسة :

من خلال الملاحظة المباشرة لسلوك واتجاهات المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا على وجه الخصوص، نرى أنها ليست بالكم الكبير؛ نظراً لاعتماد اقتصاد الدولة بشكل كبير على النفط كمورد أساسي للدخل دون إيجاد أهمية تذكر للأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى، التي يمكن البناء عليها في تنويع مصادر الدخل، وتعاني هذه المشروعات من عدم الاهتمام الكافي بها، سواء من حيث الدعم المادي أو المالي أو الاستشاري، وخاصة في مرحلة البداية أو الانطلاق، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الموجود منها على الاستمرار بالشكل المطلوب، والقيام بالدور المرجو منها بكفاءة وفاعلية، وهذا الأمر بطبيعة الحال له نتائج عكسية على مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية داخل البلد، أو على المستوى المناطقي، وبناء على ذلك فإنه يمكن إبراز مشكلة الدراسة الحالية من خلال التساؤل التالي:

كيف يمكن أن تساهم المشروعات الصغرى والمتوسطة بدور تنموي في ليبيا من خلال الجانب الاقتصادي؟ وفقاً لما يلي:

- زيادة الصادرات، وبالتالي مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق قيم مضافة.
- مساهمتها في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة.

فرضية الدراسة :

من خلال التساؤل السابق المتعلق بإشكالية الدراسة فقد صاغ الباحث فرضيته على النحو التالي: تساهم المشروعات الصغرى والمتوسطة بدور إيجابي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول العالم المتقدمة والنامية بشكل عام، وفي ليبيا على وجه الخصوص.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة الحالية في الآتي:

1- إلقاء الضوء على المشروعات الصغرى والمتوسطة، (مفاهيم و أساسيات)
2- إبراز الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ومدى الاستفادة منها على النطاق الوطني (المحلي)
3- دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا؛ للوقوف على وضعها الحالي وأثر مساهمتها في عملية التنمية، وقدرتها على معالجة المشاكل والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي على وجه الخصوص.
4- تقديم مجموعة من التوصيات والحلول الممكنة؛ لتفعيل الدور التنموي المستهدف للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

أهمية الدراسة :

1- تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة من أهم الإستراتيجيات التي اتبعتها معظم دول العالم المتقدمة والنامية، في إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والقضاء على البطالة، وتوفير فرص العمل، وكذلك النظرة المستقبلية للأسواق الخارجية.
2- تقدم الدراسة الحالية إطار نظري يعكس الواقع الحقيقي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا خلال هذه الفترة.
3- الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية في تفعيل دور المشروعات الصغرى والمتوسطة، وما يتعلق بها، وانعكاس ذلك في تحقيق معدلات التنمية الحقيقية في تلك الدول.

منهجية الدراسة :

اعتمد الباحث في دراسته الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تناول الدراسة في جانبين تناول الأول: ماهية المشروعات الصغرى والمتوسطة، أما الثاني: فتناول إبراز الدور التنموي لهذه المشروعات .

ماهية المشروعات الصغرى المتوسطة

مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة .

قد يبدو للمرة الأولى سهولة تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة، ولكن واقع الحال غير ذلك، فنجد أن هناك صعوبة في تعريف موحد لهذه المشرعات؛ لأن كل دولة تنفرد بتعريف خاص بالشكل الذي يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي، والمعايير المحلية المعتمدة من قبل الخبراء والاقتصاديين في الدولة، كذلك قد يختلف هذا التعريف أيضاً

داخل حدود الدولة الواحدة نفسها، ومن قطاع إلى آخر، ويتفق الباحث مع رأي كثير من المفكرين والمهتمين بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، بأن أدبيات الفكر الاقتصادي والإداري لم تتضمن تعريفاً دقيقاً ومحدداً لهذه المشروعات، وتشير إحدى الدراسات لمعهد جورجيا التكنولوجي وجود حوالي 55 تعريفاً للمشروعات الصغيرة في 75 دولة[1]، وعليه فقد حددت منظمة العمل الدولية مجموعة من المعايير الكمية والنوعية في تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة، وفيما يلي عرض لأهم هذه المعايير والتعريفات المتعلقة بها[2]:

1- معيار العمالة :

وهو من أبسط المعايير المتبعة للتعريف، وأكثرها شيوعاً؛ لسهولة القياس والمقارنة في الإحصاءات الإنتاجية والصناعية، وتعتمد منظمة التعاون والتنمية هذا التصنيف في تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة، كما يلي:

*مشروعات صغيرة جداً (1–19 عامل)، *ومشروعات صغيرة (20–99 عامل)، *ومشروعات متوسطة (100–499 عامل)، *ومشروعات كبيرة (500 عامل فما فوق)

وهنالك من يقوم بتصنيفه على أساس نوعي، كما هو بالنسبة للمجموعة الأوروبية للمشروعات ويعتبر تصنيف بروتشBrioch وهيمنزHeimins من أكثر المعايير شيوعاً في الدول النامية، وذلك كما يلي:

*مشروعات أسرية (1–9 عامل)، *ومشروعات صغيرة (10–49 عامل)، *ومشروعات متوسطة(50–99 عامل)، *ومشروعات كبيرة (100 عامل فما فوق)

2– معيار رأس المال :

حيث يعتبر من أكثر المعايير شيوعاً في تحديد حجم المشروعات، وبطبيعة الحال يختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر، فمثلاً في مجموعة الدول الآسيوية (الفلبين، والهند، وكوريا الجنوبية، والباكستان) يتراوح حجم رأس المال مابين 35000–200000 دولار.

3– معيار قيمة المبيعات :

ووفق هذا المعيار يتم تصنيف حجم المشروعات بناءً على قيمة المبيعات، وبيان القدرة التنافسية، حيث تصنف المشروعات التي تصل قيمة مبيعاتها مليون أو أقل، بأنها مشروعات صغيرة ويكثر استخدام هذا المعيار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث اعتبرت أميركا مشاريع التجزئة والخدمات التي تقل مبيعاتها السنوية عن ثلاثة ونصف مليون دولار مشاريع صغيرة[3].

4- المعيار القانوني :

تصنف بعض المشروعات مثل مشروعات الأفراد، والمشروعات الأسرية، والتضامنية والوكالات، والمهن الحرفية، والمحلات التجارية ومكاتب السياحة وورش الصيانة...وغيرها على أنها ضمن المشروعات الصغيرة، وبالتالي كل هذا يتوقف على الطبيعة القانونية للمشروع.

5- المعيار التنظيمي :

وتصنف المشروعات الصغيرة وفقاً لهذا المعيار، إذا كان المشروع يتسم بخاصيتين أو أكثر من خواص الجمع بين الملكية والإدارة (مدير المشروع مالكه) وقلة عدد مالكي رأس المال، وضيق نطاق العمل (اعتماده على موارد محلية)

6- المعيار التكنولوجي :

يعتمد هذا المعيار في تصنيفه للمشروعات الصغرى والمتوسطة على درجة الميكنة المستخدمة فيها، ومدى الاعتماد على المهارات اليدوية من ناحية أخرى، إلا أن هذا المعيار وحده لم يعد كافياً في تعريف هذه المشروعات، حيث أصبحت التكنولوجيا المستخدمة في كثير من المشروعات الكبيرة تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية، مما يؤدي لإدماجها في مشروعات صغرى مستقلة[4].

وفيما يلي أهم التعريفات الواردة لبعض الدول والهيئات الدولية بشأن المشروعات الصغرى والمتوسطة :

1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :

عرفت إدارة المشروعات الصغيرة في أميركا المشروع الصغير بأنه: المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة في مجالها، وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبياً، ويبلغ عدد العمال حوالي (250) عاملاً كحد أقصى، وإجمالي الأموال المستثمرة لا يزيد عن 3 مليون دولار[5].

2- تعريف اللجنة الأوروبية :

فقد عرفت المشروعات الصغرى على أنها: تلك المشروعات التي توظف أقل من 50 عاملاً، وإجمالي المبيعات لا يتجاوز 10 مليون يورو، كما عرفت المشروعات المتوسطة بأنها: تلك المشاريع التي توظف أقل من 250 عاملاً وحجم أعمالها السنوي لا يتجاوز 50 مليون يورو[6].

3- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

اليونيدو عرفت المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية، سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، ويتراوح عدد العاملين فيها مابين 10–50 عاملاً [7].

4- تعريف منظمة العمل الدولية للصناعات الصغيرة :

تعرف الصناعات الصغرى بأنها: تلك الصناعات التي يعمل بها 50 عاملاً وتحدد مبلغ لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل، وتزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100.000 دولار[8].

5- تعريف الجزائر للمشروعات الصغرى والمتوسطة :

عرفت الجزائر المشروعات الصغرى بأنها: تلك المشروعات التي يبلغ عدد عمالها من 10إلى49 عاملاً ورقم أعمالها السنوي أقل من 200 مليون دينار جزائري، وحصيلتها السنوية أقل من 100 مليون دينار جزائري، أما المشروعات المتوسطة فهي تلك المشاريع التي يبلغ عدد عمالها 50-250 ويبلغ رقم أعمالها السنوي من200 مليون إلى 2 مليار دينار جزائري، وحصيلتها السنوية تتراوح ما بين 100-500 مليون دينار جزائري[9].

أما في ليبيا فقد تم تعريف هذه المشروعات وفقاً للقرار رقم 472 لعام 2009،الصادر من مجلس الوزراء سابقاً بشأن تقرير بعض الأحكام في شأن المشروعات الصغرى والمتوسطة كما يلي :

– المشروعات المتناهية الصغر :هي المشروعات التي لا تزيد قيمة القرض الواحد فيها عن 10.000 د.ل .

– المشروعات الصغيرة :هي المشروعات التي لا يتجاوز قيمة القرض الواحد فيها عن 1.000.000 د.ل ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 25 فرداً.

– المشروعات المتوسطة :وهي تلك المشروعات التي تزيد قيمة القرض فيها عن 1.000.000 د.ل ولا تتجاوز 5.000.000 مليون د.ل، وعدد العاملين يفوق 25 عاملاً.

ومن خلال ما سبق ذكره عن التعريفات السابقة للمشروعات الصغرى والمتوسطة، يرى الباحث أن معياري عدد العاملين ورأس المال هما أهم عاملين في تعريف هذه المشروعات، سواء كانا منفصلين أو مختلطين معاً في التصنيف، كما قد يتم اعتماد أكثر من معيار وهذا يرجع لخصوصية كل بلد أو منطقة، وهو ما يؤيده الباحث .

كما يستنتج الباحث من خلال تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة بأنها : تلك المشروعات التي تدار بواسطة المالك نفسه أو مجموعة صغيرة من الأفراد، وتعتمد في إنتاجها على مواد خام محلية، ورأس مالها صغير نسبياً بعكس المشروعات الكبيرة، ويتحدد بحسب حالة ووضع البلد الاقتصادي وتسعى لتحقيق الاكتفاء أو تصدير الفائض بهدف تحقيق الربح أو التوسع في الأسواق.

أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة.

تحتل المشروعات الصغرى والمتوسطة أهمية كبرى من قبل صانعي القرار الاقتصادي في جميع دول العالم المتقدمة والنامية على السواء؛ نظراً لما تمثله هذه المشروعات من دور مهم في تحقيق التنمية بجميع مجالاتها وعلى مختلف الأصعدة، فهذه المشروعات بمختلف أنواعها تساهم بفاعلية في الجوانب الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، والقضاء على البطالة، ومن خلال ذلك، يمكن إبراز أهمية هذه المشروعات بإيجاز ضمن النقاط التالية[10]:

1- قدرتها على توفير فرص عمل أكثر توفراً واستدامة، فهي أكثر قدرة على التخفيف من حدة البطالة.

2- تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة نشاط مكمل للصناعات الكبرى خاصة في تنويع هيكل الصناعة.

3- مساهمتها الفاعلة في زيادة حجم وقيمة الصادرات وزيادة الدخل القومي.

4- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية في المناطق الصناعية والريفية.

5- تساهم في تعزيز دور البرامج الإنمائية خاصة للدول النامية.

6- تساعد في استقرار معدلات الربحية للقطاع المصرفي من خلال تنويع محفظة القروض.

7- قدرتها على الابتكار والتجديد وعلى استيعاب التكنولوجيا المتطورة.

8- توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وبأسعار مناسبة.

خصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة.

تتسم المشروعات الصغرى والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المشاريع، منها ما فرضته طبيعة المشروع، ومنها ما جاء نتيجة التطور السريع للمجتمعات ومن أهم تلك الخصائص :

1- المركزية : حيث يقوم مالك المشروع نفسه أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بأداء الأنشطة المختلفة في المشروع، فهي تستخدم هيكل تنظيمي بسيط[11]، كما أن الإدارة في المشروع مستقلة في اتخاذ القرارات، وأن الملاك هم من يقومون بإدارة المشروع، وهذه المركزية تفسر الجمع بين الإدارة والملكية[12].

2- الطابع غير الرسمي : بسبب قلة عدد العمال، وصغر حجم هذه المشروعات، وسيادة التقارب المكاني، و إتباع

الهيكل البسيط في التنظيم[13]، فهي تعتمد على خبرة الإدارة ومعلوماتها فقط[14].

3- المحلية : حيث نجد أن المشروعات الصغيرة يكون مركز عملياتها في موقع محلي، عدا العمليات التسويقية[15]، وبالتالي تستطيع الانتشار جغرافياً في القرى المختلفة والبلديات أو المحافظات مستقبلاً داخل البلد الواحد[16].

4- منظمات تعتمد على التخصص الناجح : كالمنتجين المتخصصين في مجال معين (إنتاج القهوة مثلاً) كما تعتمد على المستهلك، حيث عادة ما تبحث لها عن سوق مستهدف[17].

5- استخدام وسائل إنتاج أصغر حجماً وأقل كلفة : فهي لا تستخدم تقنيات معقدة؛ لأنها قد تحتاج لأموال كثيرة، وبالمقابل انخفاض الإنتاج في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قد يقلل من تكاليف التخزين والاحتفاظ بالإنتاج لفترة طويلة من الزمن[18].

6- أشكال الملكية : غالبية ملكية المشروعات الصغرى والمتوسطة هي الملكية الفردية، وتتصف غالباً بضعف الدعم والتمويل، وهذا يجعل بالإمكان للشخص الواحد امتلاك مشروع صغير يتناسب وقدراته التنظيمية والإدارية[19].

مجالات المشروعات الصغرى والمتوسطة.

تتنوع وتتعدد مجالات المشروعات الصغرى والمتوسطة حسب حاجة المجتمع لها، سواء كانت قطاعات خدمية أم صناعية أم تجارية، ويوضحها الباحث على النحو التالي[20]:

1- المشروعات الخدمية :

وهذه المشروعات تقدم خدمة عامة للمجتمع والمواطن، وتعتمد بشكل أساس على العنصر البشري؛ لتقديم خدمات متنوعة مثل: (الخدمات المصرفية، والفندقية، والسياحية وخدمات التدريب، ومحطات توزيع الوقود، وزيوت السيارات، والشاحنات، والغاز وغيرها...)

2- المشروعات الصناعية :

ويقصد بها مشاريع تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة، أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع، أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها، سواء منتجات استهلاكية أو غيرها، مثل شركات تصنيع المواد الغذائية، والمستلزمات الطبية، والمواد البلاستيكية.

3- المشروعات التجارية :

وهي المشروعات التي تعتمد على شراء وبيع وتوزيع سلعة مصنعة، أو عدة سلع مختلفة، ومن أمثلتها في مجال التجزئة (متاجر عامة، ومتاجر متخصصة، السوبر ماركت)

هذا، وبالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأنشطة تتمثل فيما يلي[21]:

4- مشاريع الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية :

مثل إنتاج الفواكه، والخضار، أو الحبوب ، والتمور بمختلف أنواعها، منها ذات جودة عالية يمكن استغلالها للتصدير خارج البلد، كذلك ما يتعلق بتربية الأغنام، والأبقار، والدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها، بالإضافة إلى صيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

5- مشاريع التنمية الصحية :

والمتمثلة في إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات والمصحات وغيرها...

6- نشاط المقاولات :

كالمباني الجاهزة، أو المطارات، والطرق، والجسور، وبعض مشاريع الكهرباء ومحطات تحلية المياه.

أهم المشاكل والصعوبات المؤدية لفشل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة العديد من المشاكل التي تعيق تقدمها وتطورها، وغالباً ما يصل بها الأمر في نهاية المطاف، وخاصة في مرحلة بداية المشروع إلى الفشل، وأهم الأسباب المؤدية لذلك هي[22]:

1- عدم توفر الخبرة الكافية لدى صاحب المشروع لتشغيله وإدارته؛ بسبب تدني مستوى التدريب.

2- ضعف التمويل أو عدم توفره في الوقت المناسب.

3- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة مع ارتفاع أسعار المواد الخام.

4- مشكلات تسويقية (تسعير وتسويق عشوائي)

5- عدم التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة.

6- الافتقار للتخطيط الإستراتيجي وعدم وجود أهداف واضحة.

7- الاقتراض بدون دراسة معدلات الفائدة والربح المتوقع.

8- عدم الفصل بين أموال المشروع والأموال الشخصية، وعدم وجود سجلات منظمة للعمل.

9- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمشروع.

10- الخصائص الشخصية لصاحب المشروع والتي قد تؤدي لنجاحه أو فشله.

أما في ليبيا فلا يكاد الأمر يختلف كثيراً عما تم ذكره سابقاً بوجه عام، إلا أنه توجد بعض المشاكل والصعوبات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للبلد نذكر منها[23]:

1- عدم توفر مقومات البنية الأساسية اللازمة، لدعم وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة.

2- البطء والتعقيد في إجراءات منح التراخيص.

3- العزوف عن المبادرة.

4- التغير المستمر في التشريعات والقرارات المنظمة للاستثمار الخاص.

5- تفضيل المستهلك للمنتج الخارجي على المحلي؛ ما يؤدي للحد من حجم الطلب.

كما يرى الباحث أن أبرز المعوقات بالنسبة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، هي سيطرة القطاع العام على أغلب المجال الإنتاجي والخدمي للدولة، وعدم ترك الفرص الكافية للاستثمار في القطاع الخاص إلا في جوانب معينة، وكذلك غياب دراسات الجدوى الحقيقية للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وبالتالي فإن هذه الأسباب مجتمعة أو بعضها يؤدي إلى فشل هذه المشروعات.

مقومات نجاح واستمرار المشروعات الصغرى والمتوسطة.

تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة الأساس أو القاعدة التي تقوم عليها المشروعات والصناعات الكبيرة والعملاقة في المستقبل، كما تعتبر دعامة أمام البطالة، والدرع الواقي أمام المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي كان الاهتمام لازماً ببعض هذه المقومات كأساس وضمان النجاح لاستمرارية المشروعات الصغرى والمتوسطة، خاصة في الدول النامية، و من أهم هذه المقومات هي[24]:

1- توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة، وهذا العنصر مهم جداً في مجال المشروعات الصغرى؛ لاعتمادها على العنصر البشري أكثر من اعتمادها على الآلات في بعض الحرف.

2- مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق يجعل من المشروع موقعاً متميزاً، ويقلل من تكلفة النقل والتسويق والتوزيع بشرط سلامة البيئة.

3- نجاح دراسة الجدوى (إذا ما تم إعدادها بالفعل) تسبق الإنتاج الفعلي، وهي أساس القرار الرشيد.

4- توفر الإدارة الناجحة في المشروعات الصغرى والمتوسطة، للتعامل بفعالية مع الآخرين.

5- أن تكون هناك فرص تصديرية متاحة أمام المشروعات الصغرى والمتوسطة، كأحد مقومات نجاحها واستمرارها ونموها، لتحقيق أرباح وتنويع العملاء.

6- توفير التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغرى والمتوسطة.

7- توفير البنية الأساسية والمرافق العامة التي تصلح لإقامة تجمعات للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

8- توفير مساعدات فنية من الدولة، مثل: المواد الخام ومستلزمات الإنتاج...وغيرها بأسعار مدعمة.

9- توفير نظام معلومات قومي، ومتكامل من المشروعات الصغرى والمتوسطة؛ لمعرفة الفرص الاستثمارية وتوفير كافة المعلومات لطالبيها عن هذا القطاع في المجتمع.

10- سن التشريعات والقوانين ومرونتها، لنجاح واستمرارية المشروعات الصغرى والمتوسطة، وللقطاع الخاص.

إبراز الدور التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة نماذج لأثر مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تناولت العديد من الدراسات لبعض الكتاب والباحثين (إسهامات) توضح الأثر الذي ترتب على مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، بإبراز أهم المؤشرات والمقارنات ، وفيما يلي سيتم تناول أثر مساهمة هذه المشروعات والصناعات في التنمية، استناداً للإحصائيات والنسب التي تم الحصول عليها من هذه الدراسات ومن بعض المصادر الهامة عن هذه المشروعات :

1- المساهمة في توفير فرص العمل :

تشير بعض الإحصائيات العالمية إلى أن المشروعات الصغرى والمتوسطة، تمثل ما نسبته حوالي 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات بلدان العالم المتقدمة والنامية، وتساهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، وكما تشغل من 50 – 60% من القوى العاملة في العالم ويتمتع الإتحاد الأوروبي بتجربة ناجحة في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث نجد أن عددها يزيد عن 20 مليون مشروع، تمثل نسبة 8.98% من الهيكل الإنتاجي الكلي، وتشغل 6.66% من حجم العمالة، وتساهم بنحو 6.64% من حجم التجارة الأوروبية، ففي ألمانيا تستوعب ما نسبته 77%

من القوى العاملة، وفي أميركا تستوعب 60% من حجم التوظيف، وفي أستراليا تستوعب 45% من إجمالي القوى العاملة، وفي كوريا الجنوبية تستوعب 50% من إجمالي القوى العاملة الصناعية، أما في اليابان يبلغ عدد العاملين بها 84% من حجم العاملين بالمنشآت الاقتصادية، كما أن بعض الدول العربية أولت اهتماماً متزايداً بهذه المشروعات التي يمثل عددها أكثر من 90% من عدد المؤسسات الإنتاجية، وتشغيل مايزيد عن 30% من العمالة، وتساهم بنحو 20% في الناتج المحلي الإجمالي، حيث توفر في الأردن 60% من فرص العمل[25].

2- المساهمة في التنمية الصناعية :

ساهمت المشروعات الصغرى والمتوسطة بإمداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المواد الخام المصنعة أو نصف المصنعة، بالإضافة لمساعدتها في تسويق منتجاتها لأسواق متنوعة، فضلاً عن قيامها بتقديم خدمات الصيانة، وكذلك عملت على تدعيم الصناعات الكبيرة بتنويع الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى عملها لخلق روابط بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي[26]، حيث تساهم اليابان في توفير ما نسبته 76% من احتياجات ومستلزمات الصناعات المعدنية، والهندسية، والكهربائية، والإلكترونية[27].

3- المساهمة في التطور التقني :

وهذا يأتي من خلال دمج هذه المشروعات ضمن (منظومة تقنية) قادرة على النهوض بالاقتصاد المحلي مثل (أسلوب التعاقد من الباطن، وتصنيع آلات الورش وملحقاتها محلياً)

4- المساهمة في تنمية الصادرات[28]:

تعاني معظم دول العالم النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، وهذا لا يمكن علاجه إلا من خلال زيادة حجم الصادرات وتخفيض الواردات، وذلك من خلال توفير سلع قابلة للتصدير والمنافسة، أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة، حيث أشارت تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات المشروعات الصغرى والمتوسطة في هيكل الصادرات، ففي اليابان وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع الصناعة الياباني إلى 51% عام 1991 وفي الهند وصلت النسبة إلى 55% عام 1992،1991 م وفي أميركا تحقق 50% من الناتج القومي، وفي أستراليا تحقق 33% من إجمالي الدخل القومي.

المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا (الواقع والدور التنموي المتوقع)

تلعب المشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً حيوياً وهاماً في معظم اقتصاديات دول العالم، وتوظف هذه المشروعات بشكل يخدم مصالح الدول؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية، ونظراً لقلة الإحصائيات الدقيقة والشاملة والحديثة عن حجم هذه المشروعات في ليبيا ومساهماتها، تم البناء على ما هو متوفر ومتاح منها لسنوات سابقة، بالإضافة إلى التقارير المحلية والدولية والدراسات المحكمة وغيرها من المصادر المتوفرة للاسترشاد بها خلال عرض وتحليل هذا المحتوى.

ومن الملاحظ أن هذا القطاع يعتبر صغيراً نسبياً، وغير متطور مقارنة بدول أخرى من ذوات الدخل المتوسط؛ نظراً للمساهمة الكبيرة جداً من قطاع النفط والغاز في الدولة، والمعتمدة على مساهمة القطاع العام بشكل رئيسي في الأنشطة الإنتاجية[29]، ومن الواضح فقد أصبحت هناك ضرورة لإقامة مشروعات صغرى ومتوسطة في ليبيا تشتغل بكفاءة وإنتاجية عالية المستوى، وبمزايا تمكنها من المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، ويتم من خلالها توفير الوظائف أمام الخريجين والعمالة الفنية الماهرة.

هذا، ونلاحظ من خلال البيانات المتوفرة عن حجم التوظيف بالنشاط الاقتصادي في ليبيا خلال عام 2013 حسب المجالات أن العدد الكلي بلغ نحو 1.688.000 عامل، مقابل 1.524.000 عامل خلال العام 2012، وبارتفاع قدره 164.000 عامل أي ما نسبته 10.8%، وبمقارنة العاملين حسب القطاعات الاقتصادية نرى أن القطاع العام، والدفاع، والضمان يمثل النسبة الأكبر من حجم التوظيف، حيث شكل حوالي 37.5% ، ثم يليه قطاع التعليم بنسبة 31.5%، ثم قطاع الصحة بنسبة 7.4%، فيما شكلت باقي القطاعات نسب مختلفة، تراوحت مابين 4.8% لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المصاحبة، و0.1% للأنشطة الأخرى[30]، حيث يتوقع لقطاع الصناعات التحويلية أن يسهم بدرجة ملموسة في خلق فرص العمل، وقد استفاد هذا القطاع الذي يعمل به 50 ألف ليبي من إستراتيجية وضعتها الحكومة مؤخراً؛ لتنويع النشاط الاقتصادي (توسيع قاعدة الملكية، وتخفيض الضرائب، والإعفاء الجمركي) بتحقيق نمو قوي نسبته حوالي 11%، وهو ما يمكن ترجمته إلى قرابة 3آلاف فرصة عمل جديدة سنوياً، كمجال الصناعات الغذائية، باعتبارها من فرص النمو بوجه خاص لأن ليبيا تستورد ما نسبته 75% من متطلباتها الغذائية، ولا تجهز ليبيا لأغراض التصدير أية كميات تذكر من التمور بمختلف أنواعها، أو الزيتون أو الأسماك، وهي سلع محلية

متوفرة بكثرة، ويمكن للمشروعات الصغرى والمتوسطة الناشئة الاستفادة منها.

أيضاً تعاني ليبيا من معدلات بطالة عالية، فقد ارتفعت هذه النسبة من 13.5% عام 2010 لتصل 19% كمتوسط وطني عام 2012، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

معدل البطالة الكلي في ليبيا وبعض الدول

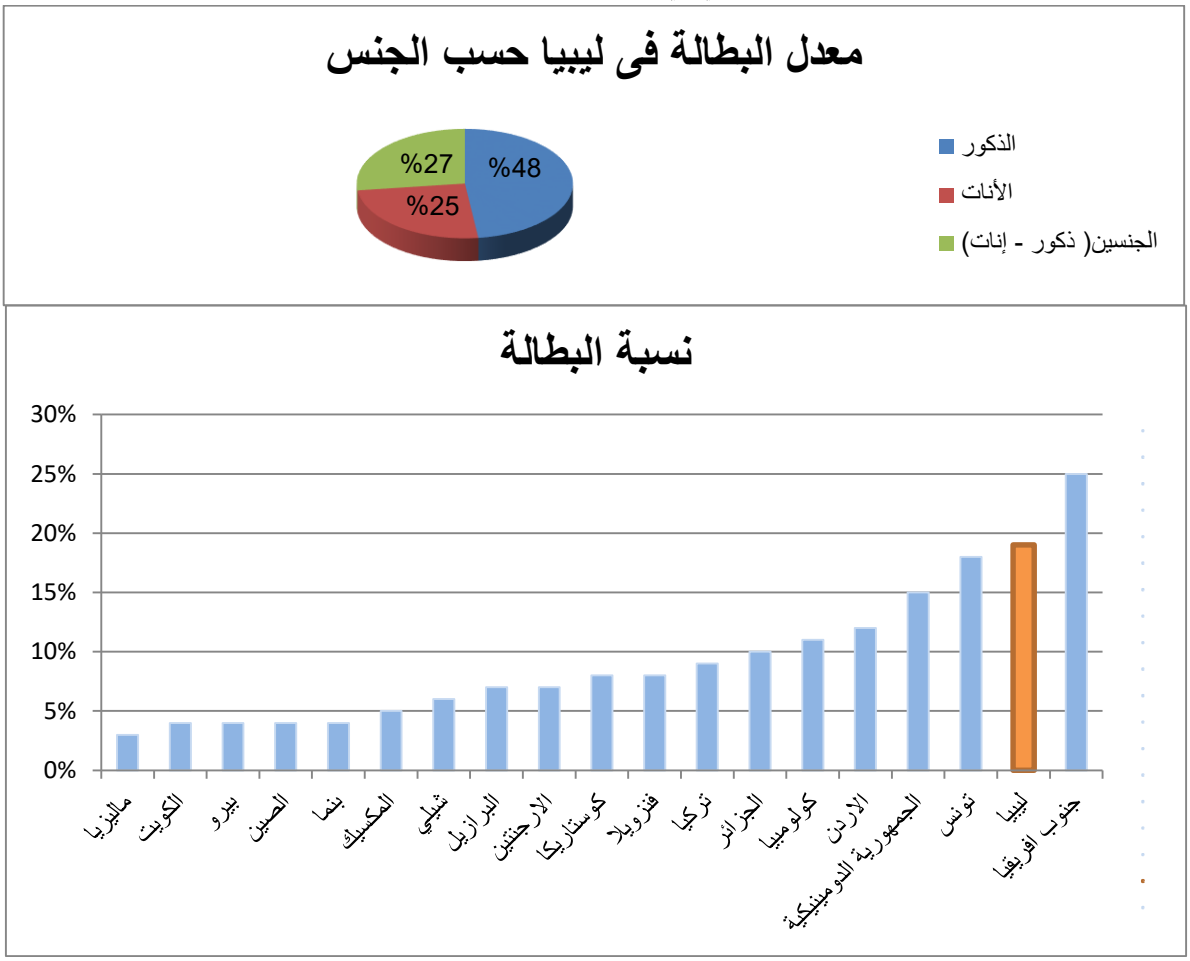

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي ، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل بمنظمة العمل الدولية،2013.

كما نلاحظ من خلال الشكل السابق والذي يوضح معدل البطالة في ليبيا، تبلغ نسبة البطالة بين الشباب المدربين ما يقارب 48% للذكور، و25% للإناث، و27% لفئات عمرية مختلفة من الجنسين وغير مدربة.

فالاقتصاد الليبي الذي كان اقتصاداً زراعياً في فترة معينة شهد تحولاً شاملاً؛ ليصبح اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل كامل على النفط، وفي العام 2013 كان ما تقدمه الدولة من دعم يمثل 14% من إجمالي الناتج المحلي، وتضاعف بند المرتبات ليصل إلى 17%، ويمثل الأمن التحدي الأكبر للاستقرار السياسي والاقتصادي، في حين إذا تمت مقارنة بالقطاعات الأخرى، فإن فرص التوظيف بقطاع النفط والغاز تعتبر محدودة بالنسبة للوطنيين، فهذا القطاع لا يوظف سوى قرابة 4 آلاف ليبي فقط؛ نظراً لارتفاع المهارات اللازمة والمطلوبة للعمل، بالإضافة إلى العمل في مناطق نائية بعيدة عن التمركزات الحضرية.

وإذا ما نظرنا إلى تضخم القطاع العام فهذا يدل على ما يلي:

1- قلة وظائف القطاع الخاص المتاحة لليبيين عمالة ماهرة أم غير ماهرة.

2- الانتظار لوقت طويل للحصول على وظائف في القطاع العام، وعدم قبول الوظائف المهنية واليدوية.

كما يمكن خلال فترة قصيرة نمو برنامج التوظيف في ليبيا، من خلال مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، إلى حين تنوع النشاط الاقتصادي وإصلاح سياسات التعيين بالقطاع العام التي أرهقت كاهل الدولة، ولابد من إدخال إصلاحات لخلق فرص العمل بالقطاع الخاص، وذلك من خلال :

1- تنويع النشاط الاقتصادي، ودراسة سوق العمل.

2- خلق قوى عاملة ماهرة وقادرة على المنافسة من خلال التدريب[31].

أما فيما يتعلق بالجهاز المصرفي ودوره في دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة محلياً، فيتم عن طريق المصارف المتخصصة، ومن بينها مصرف التنمية، حيث يقوم بمنح القروض للمشروعات الإنتاجية والخدمية الكبيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تطوير القطاع الإنتاجي والخدمي، خاصة المعتمدة على مواد خام متوفرة محلياً، كما توسع في أنشطته لتشمل وسائل النقل، الخدمات الصحية والعلاجية، والمواد الغذائية والأعلاف، والقيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية حيث بلغت القروض الممنوحة عام 2012 (51.400.000) مليون دينار منخفضة عما كانت عليه بنسبة 57.6% في العام 2011 والبالغة (121.200.000)مليون دينار[32]:

كما يقوم المصرف الريفي بمنح القروض حيث بلغت من عام 2000 حتى نهاية العام 2014 (156.196) قرضاً، بقيمة إجمالية بلغت 624.400.000 مليون دينار، وزعت على عدة مجالات[33].

ونستنتج من خلال ما تم تناوله من إحصائيات، تعكس الواقع الحقيقي للتسهيلات التي منحت من المصارف المتخصصة لقطاع مشروعات الأعمال الصغرى والمتوسطة في ليبيا، خلال فترة معينة، إلا أن هذه النسب لابد وأن يكون لها مساهمة ولو بشكل قليل في التنمية الاقتصادية، من خلال برامج التوظيف والقضاء على البطالة ، بالإضافة إلى حجم هذه المشروعات من العدد الإجمالي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الدولة ومدى مساهمتها، إذا وظفت بشكل فاعل في خلق قيمة مضافة، تؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتصدير الفائض محلياً وخارجياً، فقد تناولت إحدى الدراسات الحديثة[34]، تحليل واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وخلصت إلى ما يلي:

1- زادت نسبة عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي عدد المشروعات في الصناعات التحويلية في ليبيا من 94% عام 1994،1993 إلى حوالي 99.5% عام 2009، حيث بلغ عددها 18936 وحدة صناعية من حوالي 19024 وحدة صناعية على مستوى الصناعة التحويلية.

2- تضاعفت نسبة الزيادة في أعداد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية في ليبيا من 35% عام 1994،1993 إلى حوالي 70.8% عام 2009، حيث بلغ عدد العاملين في ذلك العام 86243 عامل إلى 121752 عامل على مستوى الصناعة التحويلية.

3- بلغت نسبة القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حوالي 31%، في حين تصدرت الصناعات الكبيرة بحوالي 69% من إجمالي هذه القيمة خلال العام 2009، ولم تشكل القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا نسبة قليلة لا تتعدى 0.6% [35].

4- فيما يتعلق بمساهمة هذه المشروعات في إجمالي الصادرات، ورغم قلة البيانات في هذا الخصوص، إلا أنه من الملاحظ أنها مساهمة متواضعة، في ظل ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات التي لم تتجاوز 2.5% في المتوسط خلال الفترة 2008-2012، معظمها صادرات لصناعات تعتمد على النفط والغاز الطبيعي[36].

حيث نلاحظ من خلال ما تم عرضه في هذه النقاط لمعرفة حال وواقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وبالرغم من عدم كبر هذا القطاع في الدولة يتوقع سيطرة الجزء الأكبر من هذه المشروعات على هيكل قطاع الصناعات التحويلية، وهذا يدل على الدور المستقبلي الأكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، كما أوضحت هذه المؤشرات الضعف الذي يعاني منه هذا القطاع، ما أثر سلباً على أداء دوره التنموي في البلاد؛ نتيجة لبعض المشاكل والتحديات التي تواجهه.

الاستنتاجات :

من خلال ما تم استعراضه من قبل الباحث في الجانب النظري والتحليلي، وما تم تناوله من بعض الدراسات السابقة، عليه تم التوصل للنتائج التالية:

1- تعاني المشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل عام، وفي ليبيا على وجه الخصوص العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العطاء، والاستمرار والمنافسة، وبالتالي فإن معالجتها سيجعل من هذه المشروعات الداعم للصناعات الكبيرة، وسيبرز دورها التنموي الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- مازالت ليبيا تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، حيث يمثل ما يزيد عن 60% من إجمالي الناتج المحلي، و95% من الإيرادات، ومحدودية التوظيف لليبيين في قطاع النفط والغاز؛ لنقص المهارة، والعمل في مناطق نائية.

3- تضخم أعداد العاملين بالجهاز الإداري دون جدوى، نظراً للاعتماد على القطاع العام بشكل كبير، ما أدى لإرهاق الميزانية العامة للدولة، ومحدودية سوق العمل، وارتفاع نسبة البطالة.

4- تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة الداعم الرئيس للاقتصاد الوطني، من خلال زيادة الصادرات والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل والقضاء على البطالة.

5- ظهور بوادر لخلق فرص عمل للمشروعات الصغرى والمتوسطة لقطاعات اقتصادية، كالصناعات التحويلية، والإنشاءات، والتجارة والخدمات، والزراعة وصيد الأسماك.

6- نقص الخبرة الإدارية والمهارات الشخصية لدى أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة.

7- ضعف وقلة الوسائل الفعالة والناجحة وخاصة التكنولوجية لمساندة ودعم أصحاب الأفكار الجديدة، والمشاريع الإبداعية بالذات في مرحلة بداية المشروع أو انطلاقه.

8- عدم وجود المناخ المناسب للاستثمار في القطاع غير النفطي وخاصة في هذه الفترة، بسبب التحدي الأمني والذي يشكل عائقاً أمام الاستقرار الاقتصادي، وعدم وجود البنية التحتية القوية اللازمة لانطلاق ونجاح هذه المشروعات خاصة في المناطق النائية، وهذا أثر سلباً على إقامة ومساهمة هذه المشروعات.

9- تتميز ليبيا بثروة زراعية وفيرة ومتنوعة مثل أشجار الزيتون، و كذلك نخيل التمر وبأنواع متعددة وذات جودة عالية، وخاصة في المنطقة الوسطى والجنوبية، بالإضافة إلى مخلفات النخيل والتي يمكن أن يقام عليها العديد من الصناعات الصغرى والمتوسطة، فهي غير مستغلة بالقدر الكافي إلى حد الآن وبالتالي توفر فرص عمل.

10- رغم كبر حجم القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة لبعض هذه المشروعات، إلا أن العائد الاقتصادي متدني، نظراً لوجود شبهة الفساد الإداري والمالي في منحها.

التوصيات :

من خلال ما تم التوصل إليه من النتائج، يوصي الباحث بالآتي :

1- استغلال الموارد المتاحة داخل الدولة، وخاصة الطبيعية من خلال استثمارها في المشروعات الصغرى والمتوسطة، مع مراعاة مميزات وخصوصية كل منطقة للقيام بتنمية محلية.

2- تفعيل القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء رقم (515،516،517،518،519) لعام 2013 والمتعلقة بإنشاء صندوق ثقة، وصندوق مبادرة، وصندوق إبداع، وصندوق ابتكار، وصندوق ريادة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا حيث تهدف هذه القرارات إلى دعم وتطوير وتنمية ومساندة هذه المشروعات، والعمل على زيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي[37].

3- وضع برامج فعالة لجمع وتحليل ونشر المعلومات الاقتصادية، والتي تعتبر مؤشر بارز لنمو وتطور هذه المشروعات داخل البلد وعلى المستوى الدولي.

4- تفعيل وتكثيف البرامج التدريبية اللازمة لتطوير وتأهيل القائمين على إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، من خلال الجهات المعنية بالتدريب، والتي تعتبر من عوامل نجاح واستمرار هذه المشروعات.

5- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، خاصة الدول ذات الظروف المشابهة، وكذلك فيما يتعلق بإنشاء الحاضنات التكنولوجية، وأهميتها.

6- تشجيع إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة في كافة أنحاء البلاد، وفي جميع المناطق ، وخاصة النائية؛ لتحقيق التنمية المكانية والتوازن الجغرافي، وتوفير البنية الأساسية القوية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع.

7- توفير الدعم اللازم لهذه المشروعات بتفعيل دور المصارف المتخصصة في منح القروض على أسس علمية وموضوعية، وخاصة من قبل مصرف التنمية، والمصرف الريفي، والعمل على إنشاء صناديق مساندة ومتخصصة في تمويل هذه المشروعات للقيام بدورها التنموي المتوقع.

8-دعم مساهمة المرأة في إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة.

المراجع

[1]- Abdullah,M.1999,Small and Medium Enterprises in Malaysia :Policy Issues and Challenges,London :Ashagte.

[2]- مجلة مصارف،2012 ،مصرف ليبيا المركزي، السنة الأولى: العدد الثامن،ص3.

[3]- طلمية، إلهام فخري ،2009، "التسويق في المشاريع الصغيرة" مدخل إستراتيجي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص25.

[4]- منظمة العمل العربية ،4-11/إبريل/1994 ، مكتب العمل العربي ، الصناعات الصغرى والحرف التقليلدية في الوطن العربي أداة للتنمية، القاهرة، ص13.

[5]- أحمد، مروة، برهم، نسيم،2007، الريادة وإدارة المشرعات الصغيرة ، الشركة العربية المتحدة للتوثيق والتوريدات ، ص286.

[6]- سوق الأوراق المالية الليبي، نظرة مستقبلية نحو الاستثمار، سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة، ص9.

[7]- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.

[8]- شهرزاد، برجي،2012 "إشكالية استغلال مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،ص30.

[9]- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري، المادة 04، ديسمبر 2001،ص ص،7-8.

[10]- العساف، أحمدعارف، الوادي، محمود حسين ، سمحان،حسين محمد ،2012، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ط الأولى، دارصفا، الأردن، ص ص :45-47.

[11]- عبيد،عاطف محمد، والشريف،علي، 1988، نظريات في التنظيم والإدارة، الدارالجامعية، بيروت، لبنان، ص65.

[12]- قاقيش،محمود، وسلمان،صفاء،1999 ، التقارير المالية للمشاريع الصغيرة ،ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف والبادية الأردنية، جامعة آل البيت،المفرق، الأردن .ص ص : 501-523.

[13]- السالم ، مؤيد سعيد،18-20/يوليو/2000،التكامل بين التخطيط الإستراتيجي والممارسات الخاصة بإدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال العربية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.ص63.

[14]- أيوب، ناديا حبيب،1997، ممارسة الإدارة الإستراتيجية في المنشآت الصناعية السعودية وعلاقتها بقدرة المنشأة، مجلة الإدارة العامة،الرياض، السعودية،37(3)، ص ص :423-482.

[15]- Longenecker,JustimG.;Moore,Carlos.W.,&Petty,J.William (2000) Op.Cit.,p.14.

[16]- علي، عبدالمنعم السيد،1999، التمويل المصرفي للمشاريع الصناعية الصغيرة في الأردن:مع إشارة خاصة لمحافظة المفرق. ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف والبادية الأردنية،جامعة آل البيت،المفرق،الأردن .ص ص :324-343.

[17]- النجار، فايز جمعة صالح ،العلي، عبدالستارمحمد، 2010، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص87.

[18]- نفس المرجع السابق،ص87.

[19]- صيام، وليد زكريا، وسلمان، طلال جيجان،1999 ، محاسبة الشركات الصغيرة وأثرها في تنمية الريف والبادية الأردنية. ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف والبادية الأردنية، جامعة آل البيت، المفرق،ا لأردن.ص ص :474-489.

[20]- الحجاجي،عادل الهادي ،2013، المشروعات الصغرى والمتوسطة خصائص ومتطلبات النجاح – مدخل لتحسين تنافسية الصناعات الصغرى والمتوسطة ، ط الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا،.ص ص :55-56

[21]- الملتقى الاقتصادي،2007:نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسة تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، العدد: الثاني والعشرون.

[22]- هيكل، محمد،2003، (مهارات إدارة المشروعات الصغيرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

[23]- جمعة،عبدالهادي كمال،12-13/مايو/2009،(دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ومواجهة مشكلات البطالة)، ورقة علمية أعدت لندوة تنمية القطاع الخاص وفرص الاستثمار من أجل تنمية حقيقية فاعلة، ليبيا، سبها.

[24]- عمر، أيمن علي،2006، إدارة المشروعات الصغيرة ، مدخل بيئي مقارن، الدارالجامعية.ص ص:75-84.

[25]- سوق الأوراق المالية الليبي ،مرجعسابق.ص ص :3-4.

[26]- معوشي، بن طلحة صليحة ،2006، الدعم المالي للمشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، ملتقى دولي، جامعة جسدية بن بوعلي، الجزائر، ص355.

[27]- صلاح الدين، خراشي بسمة،2008:المناولة الصناعية، مدخل متكامل لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع، جامعة 20 أوت1955، سكيرة.

[28]- سوق الأوراق المالية الليبي،مرجع سابق،ص3.

[29]- بسيكري، السنوسي ،2009، دراسة بعنوان: القوى العاملة وسياسات الاستخدام، بنغازي، ليبيا.

[30]- مصرف ليبيا المركزي،2014، التقرير السنوي الثامن والخمسون، ص ص:48-49.

[31]- البنك الدولي،2006، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا:إعادة الاندماج من أجل التعافي، دراسة للبنك الدولي.واشنطن العاصمة، ص ص:xxi-42.

[32]- مصرف ليبيا المركزي، مرجع سابق، ص 94.

[33]- نفس المصدر،ص96.

[34]- اعبيدة، صالح رجب(2015)، تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الثاني، ص ص:21-25.

[35]- الربيعي، فلاح خلف(2003)، القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 30،31،ص ص 69_108.أيضاً، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد(2010)، الإحصاءات السنوية للصناعة التحويلية، طرابلس، ليبيا.

[36]- مصرف ليبيا المركزي،(2012)، النشرة الاقتصادية، المجلد 52، طرابلس، ليبيا.

[37]- الجريدة الرسمية(2014): قرارات مجلس الوزراء، دولة ليبيا، وزارة العدل،العدد:5 ، السنة الثالثة.ص ص:503-558.